

الحرف والحرفيون في الجزائر في الفترة الاستعمارية

أ.ة. زاهية حساين
جامعة وهران السانبة

مقدمة:

المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق أظهرت ما تمر به ص.خ¹ من "جروحية" و"وهن" و"وضع حرج"² في الظروف الراهنة، لما منبت به من حالات إفلاس متتالية في السنوات الأخيرة، فمعدل الإفلاس يبقب مرتفعا جدا إذ يقترب من عتبة 30000 مؤسسة كل سنة³، والإحصائيات الرسمية⁴ تشير إلى تصاعد عمليات الشطب⁵ حيث قدرت بـ 3090 حالة سنة 2006 لترتفع إلى 3176 حالة سنة 2007 أي بمعدل نمو يقدر بـ 02.78 %. ليوصل ارتفاعه سنة 2008 بـ 3475 حالة أي بمعدل نمو 09.41 %، ليصل سنة 2009 إلى 4698 حالة شطب أي بمعدل 12.23 %⁶ وهي تعتبر "الأهش" في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث قدر تعداد المؤسسات الموصوفة بالهشاشة بـ 300000 م.ص.م⁷ كما أن العديد من الدراسات⁸ تؤكد نفس المنحي. فقد استخدم "الجيلالي اليابس" حالة "الانزعاج" ⁹ « malaise » المرافقة دوما "للصناعي الخاص"، وترددت كذلك في أعمال "محمد بن قرمة"¹⁰ وأكدته نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت من طرفنا عن م.ص.خ بمدينة وهران¹¹، مما جعلنا نتساءل عن العوامل الموضوعية المفسرة لهذه الحالة. فجاء محور الإجابة مركزا علي الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي عرفها القطاع في تطوره، مما فرض علينا وضع علاقات ضرورية بينه وبين جذوره وأصل تكونه وتشكله وما يمكن أن يكون قد خضع له من تغيرات، وبين بناء الفضاء الإنتاجي والاقتصادي المعتمد من طرف الدولة وتدخلاتها السياسية في رسمه وتخطيطه خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ومختلف الإصلاحات التي تعرض لها أيضا خلال المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، فوضع القطاع المعني في سياق التطوري وعدم تجريده من الظروف المرتبطة به ضروري جدا لإدراك مسببات هذه الهشاشة التي يعيشها.

1- الأصل التاريخي للقطاع الخاص:

أ - فترة ما قبل الإحتلال الفرنسي: في البداية ولد القطاع الخاص في أرض لم تكن تملك الإستعدادات الفردية الكافية ولا المواصفات الثقافية الضرورية لإنتاج الرأسمالية. فطبيعة التشكيلة الاقتصادية والإجتماعية كان يطغى عليها أسلوب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تتميز بنشاط زراعي رعوي وعلاقات ذات قاعدة جماعية تركز على النسب ونظام القبيلة. وكانت الملكية الجماعية (العرش) تمثل 40% من البنية العقارية للمجتمع وأراضي البايلك 36%، أما الملكية الخاصة فلم تكن تمثل سوى 24% من مجموع الأراضي.¹² وبالتالي فإن العلاقة الأساسية التي كانت تنظم الاقتصاد آنذاك إنما هي علاقة ترابطية بين الجماعة (القبيلة) والأرض.

ب - الفترة الاستعمارية: تضمنت العديد من المعطيات التاريخية المفسرة لضعف (ص.خ):

1 - تفكك العلاقة الجماعية بالأرض وتوسع العلاقات الفردية نتيجة سياسات الاحتلال الفرنسي والتوسع الرأسمالي الاستعماري الذي قسم تاريخيا إلى ثلاث فترات "من 1830 إلى 1880" و"من 1880 إلى 1930" و"من 1930 إلى 1954"¹³ والذي عمل منذ البداية على نزع ملكية الأرض الجماعية وكسر أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المسيطر، حيث اختفت تدريجيا البنية الأصلية للسكان وخلفتها البنية الرأسمالية الاستعمارية وسط جو مليء بالعنف والقهر. فميلاد "الرأسمالية العقارية" كان في حوض الأراضي الخصبة المغتصبة في التل والريف المحتلين¹⁴ من خلال المصادرة والطرده من الأرض واستعمال الأدوات التشريعية، حيث صدرت مجموعة من القوانين بغرض الاستحواذ على أراضي الجزائريين ومصادرتها خاصة بعد قانون « Senatus Consulte » سنة 1963، الذي سمح للحكومة الفرنسية في 1871 بمصادرة 600000 هكتار وزعتها على المستوطنين، وقانون "وارني" 1973 الذي كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وقانون 1883 الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين. فبين 1887 و1899 استولت الإدارة الفرنسية على 957000 هكتار، وبين 1891 و1900 استلم المهاجرين الأوروبيين أكثر من 120000 هكتار، ومن ثم ظهرت الملكيات الكبيرة التي تراوحت مساحتها ما بين 4000 و5000 هكتار وتحول أصحابها الشرعيون إلى مجرد عمال بالأجرة اليومية وموسمين وخماسين. ومن هنا جاءت المستثمرات الفلاحية الرأسمالية، وتؤكد

الدراسات¹⁵ أن الفلاحة هي المهد الأول لص.خ، فالفائض المستخلص منها كان يستثمر فيما بعد في التجارة ثم لاحقا في تكوين نواة الصناعة، فالفلاحة وحدها في تلك الفترة كانت منتجة للفائض بما أنها كانت النشاط الوحيد أو على الأقل النشاط الأساسي، مع ضرورة لفت الانتباه إلى أهمية قطاع الخدمات (التجارة والبنوك...) الذي كان يمثل همزة الوصل بين زراعة منتجة وصناعة في طور النشأة، حيث تأسست عدة بنوك مثل: القرض "العقاري الفرنسي" 1852 والقرض "الليوني" 1863 crédit lyonnais، والشركة المرسلية compagnie Marseillaise سنة 1865 والشركة العامة 1884...الخ.

2 - الطابع الرأسمالي الفلاحي آخر التصنيع، فالرأسمالية الفلاحية مرت بأزمة حادة لعدم تمكنها من الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية مما جعل النشاط الصناعي يتسم بالتهميش على مستوى مناصب الشغل والقطاعات والفروع المستثمر فيها. وبسيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك والانعدام شبه الكلي للصناعات القاعدية والضعف في التركيز (5 عمال فأقل) باستثناء المعامل النسيجية (20-30 أجير بالوحدة)، وشكلت المؤسسات الحرفية النصيب الهام في الاقتصاد الصناعي بـ(50%)¹⁶.

3 - البنية الخصوصية للرأسمالية بنية مفككة وانطوت علي عدة تناقضات، فهناك نظام رأسمالي مسيطر وأشكال مسيطر عليها وتميزت بالانفتاح نحو الخارج وكانت تستجيب لحاجيات الرأسمالية الاستعمارية، فمنتجات الصناعة الفرنسية بقيت مهيمنة على السوق الوطني من خلال الاعتماد علي إدخال المنتجات المعملية ومبادلتها بالمنتجات الأولية.

4 - نية المستعمر الفرنسي لم تكن تهدف إلى تصنيع وجعل البلد متطورا تقنيا وصناعيا، ويظهر ذلك من خلال: أولا التبعية لما كان موجودا من الصناعات لفرنسا الأم. ثانيا سيطرة الصناعات المنتجة لوسائل الاستهلاك، فمثلا القطاع المعمل الذي أنشأ بين 1900-1945 لم يكن يمس سوى قطاعات محددة مثل المواد الغذائية، النسيج وحتى بالنسبة للمتواجد من المؤسسات الميكانيكية التركيبية كان موجه لخدمة المحارث والوسائل التقنية الضرورية للفلاحة¹⁷، واستمرت سيطرة "وسائل الاستهلاك" إلى غاية 1958 حيث عرفت تراجعا مستمرا بسبب الأهمية المتنامية التي استحوذ عليها إنتاج المحروقات والاستثمارات النفطية التي تكثفت بعد اكتشاف البترول في 1956¹⁸. وكانت فرنسا تستفيد كثيرا من الإنتاج البترولي حيث تشير الأرقام إلى أن 80% منه¹⁹ كان يصدر إليها في شكله الخام. ثالثا عدم تكفل رؤوس الأموال الفرنسية

بتمويل الاستثمارات الصناعية في الجزائر إلا بعد 1945 وهذا يجسده مخطط تمويل التجهيزات بالرأسمال الفرنسي الذي يشير إلى نسبة 53% لسنة (52-53) و69% لسنة (53-54) و81% لسنة (54-55) و84% لسنة (55-56)²⁰.

رابعا ضعف البنية التأهيلية الجزائرية نظرا للتناقض الكبير الذي كان موجودا بين المؤهلات الفرنسية والجزائرية فالأغلبية الساحقة من الإطارات العليا (92.7%) والمتوسطة والتقنيين (82.4%) كانت تنتمي إلى الأصل الفرنسي بينما أغلبية العمال غير مهنيين تنتمي إلى الأصل الجزائري والتي قدرت بـ95.2%²¹، وهي أرقام توحى بالضعف الشديد لبنية المؤهلات الجزائرية بسبب ضعف التكوين الفرنسي للجزائري وعدم الحرص على رفع مستواه وتأهيله تقنيا بهدف الإبقاء على سياستها الاستغلالية لليد العاملة الجزائرية الرخيصة.

5 - تطور القطاع المعلمي والاعتماد على استيراد المنتجات البديلة عن المنتجات الحرفية أدّى إلى تفكيك الورشات والقضاء على الوحدات الإنتاجية وسلب المنتجين المستقلين وإفلاس الحرفيين والتجار وتحويلهم إلى بطالين وبروليتاريا، ناهيك عن مدي ضائلة حجم ملكية الجزائري التي لم تكن تمثل سوى 0.12% من المجموع الكلي للمؤسسات المقدرة سنة 1959 بحوالي 90300 مؤسسة. ولم يتجاوز نصيب الجزائري منها أكثر من 110 مؤسسة، منها 100 من 20 و50 أجبر و10 فقط أكثر من 100 أجبر وهي كلها ذات طابع حرفي في قطاعي النسيج والصناعات الغذائية²².

كلها معطيات معبرة عن مدي المرارة والآلام التي عايشها الفلاح والتاجر والحرفي الجزائري وعن المأساة التي عاشتها في نفس الوقت الوحدات الإنتاجية والورشات الحرفية التي اختفت بالتدريج، فهي لم تجد في الوسط الاستعماري سوى العنف والسلب، وانعدمت لندجتها وسائل الدعم المساعدة والمحفزات القانونية والضريبية، فكيف يمكن إذن وسط هذا المحيط الذي يحمل مثل هذه المواصفات أن يكون هناك نموا صحيا ووظيفيا للصناعة التقليدية المحلية؟ كيف كان يمكن للاقتصاد الوطني التقليدي المعاشي والمتخلف أن يعمل على بعث ص.خ متطورة، منافسة للصناعة الاستعمارية؟

II-أثر تجربة الاقتصاد الموجه (1962-1989) على ص.خ:

أ- تميزت المرحلة بتنفيذ سياسات اقتصادية برهنت على محدوديتها وفشلها على مستوى التطبيق، لما أنتجته من وقائع إكراهية أثرت سلبا على نمو ص.خ. فبعد الاستقلال وانهيار البنية الاستعمارية وما عرفته من تحولات

سياسية كبرى، قررت السلطات الجزائرية تكسير التنظيم الليبرالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي واختارت الانتقال إلى النظام الاشتراكي بدون تحضير مسبق، حيث اتخذت سلسلة من التأميمات والإجراءات لتأسيس قطاع الدولة على حساب القطاع الخاص الذي ترددت كثيرا بشأن الاعتراف بوجوده، فظل بالكاد مسموح به خلال الستينات. وكانت المواثيق الوطنية التي جاءت بين 62 و65 قد أدانته وأدانت التطور الليبرالي فكان "كل من يتحكم في ملكية وسائل الإنتاج مهما كانت درجتها يعتبر عدو للسلطة الثورية".²³ هذا ما جعل الوضع العام يتسم بالعدوانية اتجاه الرأسمالية وص.خ المستغلة²⁴ واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية صدور قانون 66-284 الذي انطوي على نوع من التلطيف والتخفيف لبعض الضغوطات والعوائق البسيكولوجية. فكان بمثابة تاريخ الميلاد الرسمي للقطاع الخاص لما اعترف له بحق الوجود المحمي، حينما حدد له مجال نشاطه بوضعه في حقل القطاعات المسماة "غير حيوية". وبعد التقييم السلبي الذي قدم عشية 1980 تلتته عدة قوانين أخرى مثل قانون 1982 و1988 التي تضمنت إضافات إيجابية ثمينة بالمقارنة مع قانون 1966 إلا أنها بقيت على مستوى الشكل ولم تمس المضمون الإيديولوجي.

ب- الأساليب المساعدة على تشكيل ص.خ التي تعززت بعد 1967²⁵ عن طريق:

1 - التحول المؤقت للرأسمال الخاص الناتج عن الفلاحة إلى رأسمال تجاري ثم صناعي، إذ أنه عندما شرع في تطبيق الثورة الزراعية بين 72-78، تبعثها الكثير من عمليات تحويل رأس المال من القطاع الفلاحي المنتج نحو عمليات المضاربة التي كانت هي الأخرى مصدرا لتسريع تشكيل ونمو الرأسمال انطلاقا من حقل التبادل والتداول ونشاط الخدمات، مما ساهم في منحى تكريس عملية إعادة توزيع الدخل الوطني. كما أن ترقى البرجوازية التقليدية الصغرى إلى شبه برجوازية صناعية على أساس عملها الفردي جاء في سياق اقتصادي تميز بندرة المنتجات المصنوعة، مما جعل الطلب عليها قوي وبالتالي دعم منفذ المضاربة والإثراء السريع على مستواها.

2 - القطاع التجاري كان أصل تكون أكبر جزء من ص.خ حيث يشير تحقيق (AARDES) إلى أن ما يقارب 60% من المؤسسات الصناعية كان أصلها القطاع التجاري، فمجل التجارة الأوروبية تحولت إلى الجزائريين بعد رحيلهم حيث تشكل بين فترة (1962-1966) قطاعا هاما لتجارة الجملة ونصف الجملة

والتجزئة. ثم إن تأميم التجارة الخارجية في 1971 وجه جزءا هاما من الرأسمال التجاري نحو الصناعة مستفيدة من مسطرة حماية السوق الوطني، منتقيا منافذ خاصة للإنتاج الصناعي التي من شأنها أن تنفذ بسرعة إلى عالم الاستهلاك النهائي والربح السريع. وهذا ما يفسر تركزه في فرعي صناعة التغذية والنسيج لما كان يحققه من هوامش عالية في الربح، كما نشير أيضا إلى تحول القسم الأكبر من رأسمال تجارة الجملة إلى رأسمال صناعي بعد 1973 تاريخ تأميمها، فهذا النوع من التجارة كان مصدرا للتراكم الخاص، ولهذا لا يمكن الحديث عن الرأسمال الصناعي دون التطرق إلى الرأسمال التجاري الخاص بالجملة الذي أمن له رؤوس الأموال والمصاريف، فتجارة الجملة كانت منذ البداية تمويل القطاع الصناعي الخاص وكانت تقوم بدور البنك الذي يعمل على تمويل ص.خ. فقد كانت تمثل الزبون الممتاز لهذا القطاع حيث نجد 38% من رقم الأعمال كان يأتي عن طريقها، ثم إن تجارة الجملة كان لها النصيب الأكبر حيث قدر بـ 54% بالمقارنة مع أنواع التجارة الأخرى مثل نصف الجملة 8% والتجزئة 38%.²⁶ وهذا ما تؤكدته دراسة (AARDES) التي تشير إلى أن 59، 6% من المقاولين كانوا تجار جملة.

3- تحقيقات²⁷ (CENEAP) لسنة 1983 تشير إلى أن 38% من المقاولين الصغار هم إطارات عليا سابقة أغلبها كان يعمل في القطاع العام، وهذا يعني جلب هؤلاء لرؤوس الأموال العامة وتفعيلها في ص.خ. ويتعلق الأمر خاصة بالمسبرين ذوي التجربة المهنية والمتمتعين برأسمال قوي من العلاقات والنفوذ المفيدة جدا لوضعيتهم الجديدة كمالكي مؤسسات.

4- الحصول على عمولات لقاء خدمات للشركات المتعددة الجنسيات للخواص هو أسلوب آخر ساهم في تكون الرأسمال النقدي المستثمر في النشاط الصناعي.²⁸

5 - الآليات المنحرفة المتمثلة في إعادة توزيع المداخل الوطنية وتحويل جزءا هاما من الرأسمال العام إلى الرأسمال الصناعي الخاص دون أن يتمتع بقاعدة إنتاجية حقيقية.²⁹

6- العائلة: الرأسمال العائلي يمثل مصدر هام في إنشاء المؤسسات والتمويل الذاتي حيث قدرت المؤسسات "الفردية" بـ 21.5% والمؤسسات "ذات مسؤولية محدودة" بـ 65% من مجموع الأشكال القانونية، مما يؤكد سيطرة شراكة الرأسمال العائلي المتخفي تحت الشكل القانوني (Sarl).³⁰

هذا التنوع في أصل تكون الرأسمال الصناعي الخاص يؤكد أن أغلب الاستثمارات جاءت من عناصر غير منتجة، استفادت من ظروف خاصة خلقتها السياسة الاقتصادية التنموية المنتهجة.

ج - العوامل المقيدة والضاغطة على ص.خ بين 1962-1989:

1- تركيز الدولة على الاستثمارات العامة على حساب القطاع الصناعي الخاص واستحوادها على الصناعة القاعدية المتمركزة بقوة في المواقع « Sur sites » الأمر الذي لم يساعد على تطور ص.خ التي نمت على الهامش معه.

2- وضع مجموعة من الشروط والحدود التي لا ينبغي تخطيها حيث كان يجب على ص.خ أن تنمو في حدود المقبول إيديولوجيا وحسب المنطق الذي يسمح لها بالاستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمهجورة من طرف الصناعة القاعدية والاستراتيجية أو ما يسمى بـ "الحيوية" محل احتكار الدولة، وبالتالي فدورها كان مختزلا في سد الفجوات من أجل انتاج وسائل الاستهلاك المباشر. وبالرغم من أن فلسفة التنمية في القطاع الخاص كانت مرتكزة على معطى التكامل بين القطاع العام والخاص، إلا أن الواقع الممارس عكس وضعية عدم التكامل وعدم نجاعة هذه الفلسفة التي كانت تعطي الأولوية للإيديولوجية بدلا من الاهتمام بالشروط الموضوعية الاقتصادية الكفيلة ببعث وانعاش الاقتصاد وتطوره.

3- جهاز قانوني غير متكامل اتسم بالغموض وعدم الدقة وخلوه من آليات تطبيقية ناهيك عن الشروط التي انطوي عليها والتي شكلت قيود حقيقية عرقلت مساره. فبالرغم من الاعتراف الرسمي به إلا أن مجمل القوانين خولت للدولة كل الحقوق: حق الاشتراك، حق اللجوء إلى التأمين كلما اقتضت الضرورة ذلك... فالدولة لا يجب أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية، لهذا حددت نشاطه بالكيفية التي تهدف إلى التضييق عليه ومنعه بكل الوسائل من أن يتخذ في نموه صيرورة طبيعية ويصبح منتجا لنفسه ولوسائل الإنتاج ومجمل هذه العوامل المقيدة أدت إلى عدة انحرافات نوجز أهمها فيما يلي³¹:

1 - العدد: كبر حجم تعداد م.ص.خ الذي وصل إلي حد 15837 بين (80-81) توزعت بين الصناعة والبناء³²، وعددها لم يكن يدل على امتلاك قاعدة صناعية حقيقية لأن أغلبها كان عبارة عن وحدات مصغرة وصغيرة متشابهة ليس لها أي ثقل صناعي يذكر فالعبرة والقوة ليست بكمثرة العدد.

2 - **الحجم** : سيطرة الحجم الصغير من ص.خ، فإحصائيات (CENEAP) تشير إلى أن 65% منها لم تصل إلى سقف 30 أجير بسبب الشروط الایدیولوجية واکراه التأميم. فقد كانت تفضل منطق تفجير مؤسساتها إلى وحدات مصغرة وصغيرة بدلا من التوسع خوفا من التأميم، وأيضا لما اتصفت به من مرونة تساعد أكثر علي التكيف والإفلات من المراقبة مع بقاء مستوى استثمارها بعيدا عن المعايير الدولية المعمول بها، وهي مواصفات لا يمكن أن تشكل قاعدة تصنيع حقيقية مؤثرة في نمو قوي الإنتاج.

3- **التموقع**: التمرکز بقوة حول أقطاب التنمية في المناطق الداخلية وبالتوازي مع القطاع العام من أجل العمل والحركة أكثر وتحاشي الفروع الحيوية محل إحتكار الدولة، وهذا التوزيع الجغرافي يتسم بعدم التوازي لصالح المناطق الصناعية ذات الإمتيازات المعروفة مثل الأسواق، شبكات الاتصال والطرق...الخ على حساب الجنوب.

4 - **الاستثمارات**: ضآلة نسبة المنجز من المشاريع الذي لم يشكل سوى 13.08% من المجموع الكلي³³ بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية والمماطلة الادارية وصعوبة التمويل البنكي...الخ.

5 - **النشاطات المطورة**: تميزت بتمركز قطاعي خاصة صناعات الاستهلاك المباشر التي قدرت بـ 70.04% من المجموع الكلي، منها 40.5% تنتمي إلى الصناعة الغذائية و23.9% إلى صناعة النسيج و6% إلى صناعة الجلود والأحذية أي أن أقل من الثلث (1/3) كان يعمل من أجل الاستهلاك الإنتاجي غير المباشر الوسيط الذي تستعمله مؤسسات أخرى. مما يشير إلي الدورة المختصرة لإنتاج ص.خ الموجهة أساسا إلى الاستهلاك المباشر، ويدل أكثر على عدم دمجها في إنتاج وسائل التجهيز والثروات الوسيطة. فإختيار التصنيع المعوض للاستيراد والمقتصر على بعض الفروع الهزيلة والمحدودة أدى إلى عجزها وعدم الاستجابة للحاجيات التي تعبر عنها متطلبات التنمية، وبالتالي زادت من التبعية الخارجية. فالاستيراد يبغي سيد الموقف، أما التصدير يكاد ينعدم إذا استثنينا المحروقات، وحتى داخليا لم تكن تغطي سوى 0.39% من الأسواق ما يعبر عن ضآلة الحيز الذي احتلته في عملية التنمية.³⁴

6 - **الفعالية المظهرية لرأسمال الخاص**:³⁵ لم تعمل ص.خ بين 1962-1989 سوى على تشكيل وتراكم رأسمال نقدي، مستفيدة من قصور وعجز الدولة وسياسات خاص متعها بمجموعة من الامتيازات مثل: دعم المواد، التحديد الإداري للأثمان، غياب المراقبة الخ... مما أدى إلي نمو هوامش ربح عالية

ساهمت في خلق فعالية مظهرية شكلية للرأسمال الخاص دون أي مضمون انتاجي فعلي، فهي لا تعدو كونها عبارة عن عملية إعادة توزيع للمداخل الوطنية دفع بها إلى الجمود والاتكال والتحايل بالاستيلاء على جزء من هذه المداخل بطرق طفيلية وغير شريفة دون القيام بأدنى نشاط صناعي حقيقي منتج.

7- **اكراهات أخرى مرتبطة بعنف المحيط:** وعدوانيته الشديدة نتيجة عداء الايديولوجية. فبالرغم من الاعتراف الرسمي بـ ص.خ وصدور قوانين (1966-1982) التي لطفت كثيرا من مسألة المبادرة الخاصة ورفعت بعض الحواجز السيكلوجية والاديولوجية، إلا أن النقص بقي يميز هذا المحيط الذي نمت فيه مثل: ثقل التقنين وجموده، غياب وسائل الدعم والمساعدة، انعدام استراتيجية شاملة لدمج ص.خ في صيرورة التصنيع، غياب مؤسسات لتكوين الرؤساء والمسيرين والموارد البشرية ونشر ثقافة المؤسسة...بالاضافة الى صعوبات أخرى مرتبطة بالتمويل والتموين والضغط الضريبي وظاهرة سوء البيع وكساد البضاعة الخ... كل هذه النقائص تؤكد عدم ملائمة المحيط وتسبب في ضالة نسبة الانجاز للمشاريع المعتمدة من طرف غرفة التجارة التي لم تتعدى 14%، وتسبب أكثر في ارتفاع نسبة وفيات المؤسسات، حيث تشير بعض الأرقام التي توصلت إليها مصالح التصميم سنة 1983 أن 80% من المؤسسات التي أنجزها الخواص كان طول عمرها لا يتعدى السنتين.³⁶ وعموما تبقي معطيات هذه الفترة تشير أن ص.خ عرفت مسار مؤلم يتسم بالهشاشة والمعانات، ومليء بالعراقيل ومفسر للانحرافات وحالات الإجهاض المرافقة لها دوما.

III - **أثر المرحلة الانتقالية إلى إقتصاد السوق على ص.خ من 1990 إلى يومنا هذا:**

أ - دخول الجزائر في الاقتصاد الحر لا يختلف عن ما حدث مباشرة بعد الاستقلال عندما قررت الحكومة تكسير أشكال التنظيم الليبرالي. وبعد 38 سنة اختارت تكسير أشكال التنظيم الاشتراكي والانتقال إلى الاقتصاد الحر الذي حطمه سابقا، وقررت تحت ظروف الضغط الخارجي القيام بسلسلة من الإصلاحات البنوية العميقة التي تضمنها برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي والذي جاء نتيجة اتفاقات أبرمت مع صندوق النقد الدولي، عرفت باتفاقات "ساند باي" من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل بالعملة الصعبة. فالجزائر وقعت أربع اتفاقات: أولها كان في ماي 89 من أجل 560 مليون دولار، ثانيها في جوان 91 من أجل 400 مليون دولار، ثالثها في 94 (مليار

دولار) والرابعة في 95 من أجل 1، 8 مليار دولار.³⁷ كل هذه الاتفاقيات المبرمة بين 94 و95 سمح بجلب 17 مليار دولار كتمويلات استثنائية للفترة الممتدة بين (94 و98)³⁸ مما فرض عليها البدء الفعلي في تطبيق البرنامج الإصلاحي المتعلق بالتوازن الهيكلي. وهنا نسجل الدخول المكره في برنامج واسع من الإصلاحات العميقة المغيرة لتوجه السياسة الاقتصادية والمتضمنة للانفتاح الكلي نحو اقتصاد السوق مثل: تحرير التجارة الخارجية ورفع احتكار الدولة عنها، تحرير الأسعار والتبادلات، إصلاح النظام البنكي والمالي، إعادة هيكلة المؤسسات العامة، الخصخصة، تشجيع القطاع الخاص وتطويره خاصة ص.ص.م، الفلاحة، سوق العمل، المحيط، فعالية الإحصائيات... أي جملة من الإصلاحات الهامة بدأت فعليا في تطبيقها الجزائر من أجل الحصول على شهادة الرضى خلال المفاوضات التي تلت الاتفاقات مع نادي باريس والمؤسسات النقدية، وتأجيل استحقاقات الدفع والتسديد للقروض المالية على المدى البعيد. وكان هذا المنحى يحمل في طياته معاني خطيرة انعكست على الظروف الاجتماعية، فأدت إلي: تدهور المستوى المعيشي للمستهلك، طرد العمال والتقليص من الحجم الإجمالي لهم، إفلاس المؤسسات التي لم تكن تملك أدنى الاستعدادات. فقد أقحمت عنوة في هذا السياق دون أن تكون مهياة له، فدخلت بمواصفات هشة صعبت من تكيفها وصمودها أمام قسوة ظروف هذه المرحلة التي أنتجت اكراهات جديدة ذات طبيعة اقتصادية³⁹ زادت من حدة الإشكال، البعض منها لخصها الباحث "بوعقوب"⁴⁰ في مقال له⁴¹ والبعض الآخر استمد من ملتقى دولي حول برنامج التوازن الهيكلي للإصلاح⁴² الذي تضمن عدة تدخلات أكدت بصورة قطعية التأثير السلبي للمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق علي وضع م.ص.خ والتي نوجز أهمها في التالي:

1 - المنافسة الحادة وغير العادلة: المنتجات الأجنبية المتدفقة بكثافة على السوق الوطني فرضت علي ص.خ منافسة حادة وغير عادلة، فهي لم تكن محضرة أو مستعدة لها وأدت إلي إفلاس بعضها وبروز منحي تغيير النشاط الصناعي بنشاط خدماتي مثل السياحة، الفنادق وخاصة الاستيراد لما يحققه من أرباح لمصلحة المستوردين. فهذه الظروف وفرت الجو الملائم لبروز سوق البازار، خاصة أمام ضعف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل حماية الاقتصاد التي لم يتعدى معدلها 11% بالمقارنة مع بلدان أخرى.⁴³ أمام

هذا الوضع نتساءل: كيف يمكن للمستثمر أن يبقى محافظا على نشاطه الصناعي وينتج نفس المنتج المستورد، التنافسي، الأجود والأرخص مقارنة مع منتوجه؟ ماذا سيجني من وراء منافسة من يقوم باستيراد الحاويات المعبئة بالسلع ويتلقى هوامش خيالية من الربح؟ وهذا يدل على حجم التهديد الذي يواجهه ص.خ والمنتج الوطني على حد سواء.

2. خسارة الصرف: الناتج عن التخفيضات المتتالية التي عرفت العملة الوطنية د.ج المخطط لها في إطار برنامج التوازن الهيكلي الاصلاحى، والتي كانت سببا في إفلاس العديد من المؤسسات التي لجأت للاقتراض الأجنبي على المدى الطويل بين 1991-1994، قصد إمكانية الاستمرار في عملية الاستثمار التي بقيت في أغلبها ممولة عن طريق هذه القروض المالية. لكن خسارة الصرف أدت إلى زيادة رهيبية في أسعار البيع، خاصة وأن أغلب المؤسسات المقترضة لم تفكر يوما في التقليل من هوامش الربح، فهي كانت تستفيد بقوة من الفرق بين معدل الصرف الرسمي والصرف المتوازي الذي كان يمنح لها هامش هام من الربح. فقد كان الدولار الأمريكي يباع في حدود 8 د.ج في 89 عندما لجأت هذه المؤسسات إلى الاقتراض ليتعدى 56 د.ج في 96 أي إرتفع بأكثر من 07 مرات عن قيمته الأولى. وهذا يشير إلى حجم الخسائر المالية للمؤسسات المقترضة التي لم تكن لتقبل أبدا بالاقتراض لو أحيطت علما منذ البداية بنسب التخفيض، فمثلا عملية التقييم المالي لخسارة الصرف "لـ 14 مؤسسة فقط بمدينة وهران سنة 96 أسفر عن أزيد من 32 مليار د.ج و 50% من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص للغرب الجزائري والمشغلة لحوالي 8000 أجير، تضررت بقوة من هذا المشكل الذي وضعها في حالة عجز تام" أفضي إلي إفلاسها.⁴³ وأمام تفهقر العملة الوطنية وحالة عدم استقرار سوق الصرف الرسمية والموازية، تبقى المؤسسات الخاصة وحتى العمومية قاب قوسين من الإفلاس في ظل معادلة خسارة الصرف وإرتفاع أسعار الورقة الخضراء، الذي صعب من الحصول على رؤوس الأموال. وبالتالي تعذر عليها استيراد ما تحتاجه من مواد أولية وأدوات بسبب النقص الكبير في السيولة وغلاء القروض المالية والأکید أن تفاعل كل هذه العوامل أثر في سعر بيع المنتجات وتسبب في انخفاض الطلب عليها نتيجة انخفاض القدرة الشرائية بشكل كبير، وتقلص الاتفاق الاجتماعي من 12% سنة 1998 إلى 09% سنة 1999.⁴⁴

وعلي العموم، هذه المرحلة كشفت عن العيوب التي انطوت عليها المراحل السابقة وما كانت تخفيه من زيف وغموض، حيث فرضت علي ص.خ إظهار قدراتها الفعلية، وبما أنها لم تكن تملك أي قدرات إنتاجية وتنافسية، ظهرت بهذا الوجه السلبي بالرغم من سياسة الإصلاحات المعتمدة والحوافز الممنوحة من طرف الدولة التي برهنت علي الإرادة الجدية في تشجيع القطاع وترقيته من خلال ما تجسد علي مستوى البنوك والقروض المصرفية وما صدر من قوانين نصت علي تحرير القطاع المصرفي،⁴⁵ والمتضمنة لعدة تسهيلات وحوافز مالية مشجعة لكنها تبقي غير كافية، فالسلوك العام الصادر عنها يبقي متخوفا في تعامله مع المقاول الخاص ويفرض عليه شروط تعجيزية ترتبط بالضمانات المطلوب توفرها في الملف الاستثماري، مما يتسبب في تعطيل العديد من المشاريع ومد آجال التنفيذ والدفع به إلي اعتماد قنوات تمويلية غير رسمية⁴⁶ من أجل جمع رؤوس الأموال الضرورية، مما يفسر لجوء الدولة إلي إنشاء هيئات متخصصة في التمويل أهمها صندوق ضمان قروض لفائدة هذه المؤسسات⁴⁷ « FGAR »، بالإضافة إلي مختلف الآليات المحدثة خصيصا لدعم وترقية م.ص.م مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « Ansej » (1996) ووكالة ترقية ودعم الاستثمار⁴⁸ « Apsi »، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار « Andi » (2001)، والتي حلت محل الهيئة السابقة لعدم قدرتها علي تحقيق الأهداف المسطرة ولتفادي النقائص المنطوية عليها ولجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية.⁴⁹

الخاتمة :

إن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي ميزت المسيرة التي عايشتها ص.خ في الجزائر تفسر بقوة حالة الهشاشة و"الجروحية" المتصفة بها حاليا، وإنعاشها إنما يتوقف علي تلطيف المحيط والحد من عدوانيته وإحداث تغييرات وتحولات عميقة على مستوى مؤسساته، تكون أكثر توافقا مع طبيعة المرحلة الراهنة ومتطلباتها. فالمؤسسة حسب المختصين وعلي رأسهم الباحث "سان سوليو" لا توجد وحيدة في عالم منعزل وإنما ترتبط بالنظام الكلي، فهي عنصر من عناصره وعضو من أعضائه، تولد وتنمو في سياقها، تؤثر وتتأثر لأنها هيكل حي يحتوي على أفراد وجمع إنساني ينتج ويستخلص موارده، تنظيمه، ضبطه الاجتماعي منه، مما يتطلب ضرورة تأهيل عوامل المحيط الخارجي: القانونية، المالية والجمركية وغيرها في سبيل مشاركة حقيقية للصناعات الخاصة في عملية إنتاج الثروة الوطنية. لكن أيضا في المقابل يجب الالتفات للبنية المقاولاتية في الجزائر ومحاولة إحداث تحول أو تجديد علي مستوى نسيجها الموجود وجعله قادرا علي خوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالموجود لا يرقى إلى مستوى التنافسية ولا يستجيب للمعايير الدولية، ولهذا من الضروري التفكير في إحداث آليات ميدانية أخرى أكثر استجابة لما تعانيه هذه البنية بدلا من التركيز حصرا علي دعم المؤسسة وإغفال تأهيل رب العمل الذي يشرف عليها، فالمقاول يبقى دوما يمثل "المادة الأولية" للمؤسسة والعامل المحدد لميلاد وتطور أي وحدة إنتاجية على حد تعبير Joaquin Ouzman «⁵⁰ Gnevas⁵¹. وطبعا تحويل وتجديد أي بنية مقاولاتية لا يمكن أن يحدث إلا في إطار سياسة دعم حقيقية متعددة الأبعاد ومدرجة في سياق تصور شامل جامع بين المحيط والمقاول ونابع من مبادئ "التمامية" أو الكلية ومهتم بمختلف العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صنعت المقاول والمؤسسة على حد سواء.

قائمة المصادر والمراجع:

¹ ص.خ : الصناعة الخاصة.

¹ Abdelatif Kerzabi / Wassila TABET lachachi « L'entreprise familiale en Algérie : de l'indépendance au conservatisme » Colloque international « la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé » journées scientifiques du réseau Entreprenariat INRPME – AUF-AIREPME 27 -29 Mars 2009

- ² حسب تصريح المدير العام لوكالة التنمية وترقية م.ص.م بجريدة: Le Maghreb 18-01-2010 .
- ³ الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
- ⁴ الأرقام مدونة ببيانات التسجيل (الصندوق التجاري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) .
- ⁵ المعطيات الإحصائية مستخلصة من التقارير الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات التالية: 2006 / 2007 / 2008 / السداسي الأول من 2009.
- ⁶ Mohand Ouali « les PME sont les plus fragiles du bassin méditerranéen » pour Magharebia à Alger le 23-01-2008 حسب المجلس الاستشاري الوطني لتشجيع المقاولات".
- ⁷ مثل البحوث التي أجرتها خاصة الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية « AARDES » و « CENEAP » والدراسات التي أجراها الباحث المرحوم الجيلالي اليابس.
- ⁸ Djilali Liabes « les entrepreneurs ,privatisation : mouvement démocratique en Algérie » in Séminaire du CODESRIA. « Mouvements sociaux , mutations sociales et lutte pour la démocratie en Afrique »Tunis 21-22-23 Mai 1990.
- ⁹ Mohamed Benguerma « les entrepreneurs Algériens : du malaise à l'émergence » in hommage à Djilali Liabes « la quête de la rigueur » sous la direction de Djerbat Daho ,et Mohamed Benguerma Edition CASBAH ? 2006.
- ¹⁰ حسان زاهية " الصناعة الخاصة : واقع وإكراهات، دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات صناعية خاصة بالمنطقة الصناعية بوهان" أطروحة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور العلوي أحمد تخصص علم اجتماع التنمية، نوقشت علنيا في فيفري سنة 2001 قسم علم الاجتماع وكلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران.
- ¹¹ عبد القادر جغلون " التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال " Revue la pensée N°185 " Février » 1975
- ¹² التقسيم مأخوذ من كتاب د. عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1982
- ¹³ YALAOUI Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché ». Communication –Chambre de commerce. Langue Doc Roussillon Avril 99.
- ¹⁴ الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية « AARDES ».
- ¹⁵ Djilali LIABES « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de recherche en économie appliquée (CREA) Avril 84 /650 p..
- ¹⁶ الجيلالي اليابس نفس المرجع السابق.
- ¹⁷ AARDES « Etude de l'industrie privée » Volume 1page 16 Janvier 1975.
- ¹⁸ Idem.
- ¹⁹ عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 – 1982" ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1982.

²⁰ Djilali LIABES « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de recherche en économie appliquée (CREA) Avril 84 /650 p..

²¹ AARDES « Etude de l'industrie privée » Janvier 75 volume I.

²² إحدى فقرات "ميثاق الجزائر" 1964 ص 42 .

²³ Rabéa KHALFI / Boumedienne DERKAOU « Le secteur privé industriel en Algérie : doctrine économique et logique de fonctionnement » Revue Mondes en développement N°67 1989 / page 101-108.

²⁴ "م.ل. بلحسين" و"و.لاكون" طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر: بين التكامل والاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 رقم 22 / السنة 86 (ص21- 42).

²⁵ ABDELHAK Fatiha « Dynamique et structure du secteur privé industriel en Algérie » Mémoire de fin de licence sous la direction de M^r SKURATOWIZ Jerzy année 84-85 Institut des sciences économiques.

²⁶ « CENEAP » في الأصل كانت تسمى « INEAP » أي "المعهد الوطني للدراسات وتحاليل التخطيط الذي قام في جوان 1980 بتحقيقات حول واقع الصناعي الخاص بين 1969 – 1979 ثم انتقلت تسميته إلى « CENEAP » وقام بعدة تحقيقات حول نفس الموضوع سنة 1983.

²⁷ "م.ل. بلحسين" و"و.لاكون" طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر: بين التكامل والاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 رقم 22 / السنة 86 (ص21- 42).

²⁸ نفس المرجع.

²⁹ Djilali Liabes « Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 62-80 » Thèse pour Doctorat 3^{ème} cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean Paul Guidmar «soutenue en 1980.

³⁰ AMROUSSI.A « L'expérience Algérienne: éléments d'une politique de promotion du secteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME «collection ISGP carrefour d'échanges 1991.

³¹ الأرقام مستخلصة من مقال "م.ل. بلحسين" و"و.لاكون" طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر: بين التكامل والاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 رقم 22 / السنة 86 (ص21- 42).

³² نفس المرجع.

³³ نفس المرجع.

³⁴ نفس المرجع (إحصائيات 1975).

³⁵ نفس المرجع.

³⁶ نفس المرجع.

³⁷ Journal Horizon «Dimanche 25 Juin 1995 «Entretien avec Ahmed Benbitour « Le coût des reformes est temporaire » Réalisé par Leila Benali.

³⁸ Mme Daoud Soltana « Les effets du programme d'ajustement structurel sur le développement de la PME en Algérie » Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 Université D'oran

³⁹ Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

⁴⁰ أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة وهران ومدير بحث مجلة « CREAD ».

⁴¹ Ahmed Bouyacoub « les caractéristiques de la gestion des ressources humaines dans les PME en Algérie à l'heure de la transition vers l'économie de marché » in « la gestion des ressources humaines dans les PME/PMI au Maghreb » N° spécial de la revue les cahiers du CREAD coordonné par le professeur A. Rezig, 1996 MED-CAMPUS/REMARH Réseau Maghrébin de Ressources Humaines.

⁴² Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

⁴³ جريدة الخبر الأسبوعي من 01 إلى 07 مارس 2000، ص 02.

⁴⁴ وثائق غرفة التجارة بوهران.

⁴⁵ جريدة الخبر الأسبوعي السنة الثانية العدد 63 من 17 إلى 23 ماي 2000 ص 07.

⁴⁶ القوانين أخذت من من دراسة أجريت من طرف منتدى التمويل الإسلامي عن المناخ الاستثماري لم ص م في الجزائر.

- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

- قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقروض وقوانين أخرى مكملته ومتضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة وأيضا السماح بفتح البنوك الخاصة والأجنبية.

⁴⁷ R.Suidi/M.Y. Ferfera/T.Aktouf « les entrepreneurs ,le territoire ,et la création d'entreprises : enquêtes à Boghni » les cahiers de créad n°51/2000 (pp45-70).

⁴⁸ أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

⁴⁹ أنشأت بمقتضى قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 وتم تنظيمها لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي صدر في 1994

⁵⁰ أنشأت سنة 1994 علي مستوى كل المحليات.

⁵¹ Joaquin Ouzman Gnevas « Les petites entreprises et les petits entrepreneurs en Espagne : une approche qualitative » Revue internationale des PME vol 8 N°= 01 1995 (P21- 136).

⁵² " جواكين " « Joaquin Ouzman Gnevas » أستاذ في الاقتصاد المطبق « économie appliquée » جامعة « seville » بإسبانيا .